خلفية السياسة الاقتصادية الجديدة

وجدت حكومة ليكود نفسها ، بعد تسلمها السلطة في مواجهة مشاكل اقتصادية متأزمة ، تتمثل في ارتفاع متصاعد في الاسعار يواكبه ارتفاع في معدلات التضخم المالي بلغت ٣٨٪ في السنة الماضية ، مع انخفاض كبير في قيمة الليرة الاسرائيلية وانفاق حكومي غير انتاجي يؤدي الى زيادة التضخم٠٠ وواكب ذلك انخفاض وبطء في معدل زيادة النمو الاقتصادي منذ سنة ١٩٧٣ ، حتى وصل الى أقل من ١٪ سنة ١٩٧٦ ، ثم توقف كليا سنة ١٩٧٧ (١) ، بينما ارتفع معدل البطالة ووصلت نسبته الى ٥٪ ٠ أما المشكلة الاساسية التي تواجه الاقتصاد الاسرائيلي فهي العجز في ميزان المدفوعات الذي وصل الى اكثر من ٥ر٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٦ ، ثم انخفض الى ٧ر٢ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ (٢) ، وكذلك الديون المتراكمة التي بلغت ٨ر٩ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٦ وارتفعت الى ٤٢ر١٠ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ (٣)٠ ويضاف الى ذلك عجز مستمر في الميزانية العامة يمول بواسطة طباعة الاوراق المالية بمعدل مليار ليرة اسرائيلية شهريا (٤) ٠

واذا نظرنا الى تطور الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل ، نرى انه مر خلال ثلاثين سنة تقريبا في ازمات مختلفة ، بلغت ذروتها خلال السنوات الاخيرة من حكم المعراخ ، وبالتحديد منذ حرب تشرين ١٩٧٣ ٠ وقد كانت تلك الحرب ، التي اثرت على معظم مجالات الحياة في اسرائيل ، نقطة تحول في في تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، خاصة انها وقعت في وقت كان فيه الاقتصاد العالمي يتعرض لهزات عنيفة ، ادى الى ضعضعة التطور الاقتصادي في اسرائيل بشكل ملحوظ ٠ « فالظواهر التي خلفتها الحرب ، المتمثلة في ارتفاع العجز الجاري في ميزان المدفوعات ثلاثة اضعاف ، ثم مضاعفة استيراد رأس المال ، وزيادة ميزانية الدفاع الى ضعفين ونصف عما كانت عليه ـ والحديث يدور بمليارات الدولارات او الليرات ، التي تشكل نسبا محترمة في مجمل النشاط الاقتصادي ـ لا يمكن الا ان تؤثر على مجرى الانتاج والصادرات والاستهلاك » (٥) ٠ واذا تابعنا تطور الوضع الاقتصادي في اسرائيل منذ نشوئها وحتى استلام ليكود السلطة نرى انه مر في ثمانية مراحل مختلفة (٦) :

١ ـ **فترة التقشف (١٩٤٨ ـ ١٩٥١)** : وتميزت بقدوم اعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين حيث ارتفع عددهم ، خلال هذه الفترة ، من ٦٥٠ر٠٠٠ نسمة الى نمو ١ر٤٥٠ر٠٠٠ نسمة ٠ وانحصرت اهداف سياسة الحكومة الاقتصادية انذاك ، أساسا ، في تأمين الغذاء والمسكن وايجاد عمل للمهاجرين الجدد ٠ وقد حولت الحكومة نشاطها بواسطة طباعة الاوراق النقدية ، مما ادى بطبيعة الحال الى تضخم مالي سريع ٠ وقد جرى خلال هذه الفترة اول تخفيض في قيمة